

- وزير العدل يؤكد أهمية مركز «تأكيه»
- القطاع الخاص يشدد على حاجته لوجود مركز للتحكيم التجاري.
- العدالة تسمو على أي هدف أخر لعالم الأعمال، في بحث أجري في الولايات المتحدة.

★ ★ ★ ★ ★

مشروع قانون تحت الضوء

قانون هيئة سوق رأس المال

يهدف مشروع قانون هيئة سوق رأس المال، الذي قدم إلى المجلس التشريعي بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ للجوء إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة (هيئة سوق رأس المال) مهمتها العمل كمظلة منظمّة للقطاع المالي غير المصرفي في فلسطين، وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن عمل جميع المؤسسات المالية غير المصرفية بقطاعاتها المختلفة (التأمين، تمويل رهن العقار، التأجير التمويلي، صناديق التقاعد، الأوراق المالية).

ويوضح مشروع القانون هيكلية الهيئة وتشكيلها وإدارتها وصلحياتها، وينص على استقلاليتها، ويفصل كافة الأمور المتعلقة بها.

يجب أن يتزامن إقرار هذا القانون مع تمرير وإقرار رزمة من القوانين المالية ذات العلاقة، مثل قوانين التأمين والتقاعد؛ ذلك أن حسن سريان قانون هيئة سوق رأس المال يستلزم سريان القوانين الناظمة للقطاعات التي ستقع تحت مسؤولية الهيئة. «لإرسال تعليقاتكم حول مشروع القانون:

CMALaw@tahkeem.com

إفتتاح «تأكيه» في فلسطين



إفتتح -تأكيه- مركز حل الخلافات التجارية، في الثاني عشر من أيلول الماضي، وأعلن عن افتتاحه من رام الله، والثاني في غزة، ليمارسا نشاطهما في فلسطين. تم الافتتاح بحضور معالي وزير التجارة والصناعة والاقتصاد السيد ماهر المصري والوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الممولة للمشروع

إدارية وقانونية بصورة متميزة.

كما استعان المركز بنخبة من القانونيين والمهنيين من مختلف التخصصات في الضفة والقطاع ليشكلوا نواة الوسطاء والمحكمين والخبراء المعتمدين، ليباشر نشاطه كمركز مؤسساتي بمعنى الكلمة لحل الخلافات التجارية.

وقد إسس المركز قنوات للتعاون مع مراكز عربية ودولية مماثلة.

ونظراً لأهمية التواصل بين مركز تحكيم وفئات القطاع الخاص الفلسطيني، ارتأينا أن نصدر نشرة «تأكيه» وهي نشرة خاصة بالمركز، تعنى بوسائل حل الخلافات وتكون بمثابة حلقة وصل ما بين القطاع القانوني والقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة.

ولتشرح دور المركز في حل الخلافات التجارية وتبادل الخبرات والمعارف، وتعزيز اللجوء إلى الوسائل البديلة لما لها من أهمية عملية في حل الخلافات. وفي تأسيس أفكار جديدة بنى عليها علاقاتنا الاقتصادية، لرنقي بها إلى مستوى متقدم يلبي طموحات النمو والتطور المنشود.

عبر شركة دي بي كي والتي تنفذ مشروع سيادة القانون في فلسطين، والتي حضر مديرتها في فلسطين السيد راندي أكرمان. كما شارك في الإفتتاح السيد طلال ناصر الدين مدير اتحاد الصناعات الفلسطينية و جمع غفير من رجال المال والأعمال وممثلون عن مختلف القطاعات.

جاء افتتاح «تأكيه» كأول مركز متخصص في حل الخلافات التجارية، لتلبية لاحتياجات القطاع الخاص الفلسطيني، وللمساهمة في حل خلافات الشركات التجارية ورجال الأعمال والمهنيين، حيث أن هذه القطاعات تمثل الأعمدة الرئيسية في بنية الاقتصاد الوطني، ولذلك فإن مساهمة حقيقية في حل خلافات هذه القطاعات من شأنها أن تعطىها فرصاً أكبر للنجاح والتواصل، على أسس متينة من العلاقات الاقتصادية.

ولكل ما سبق أعد مركز «تأكيه» طواقمه الإدارية والقانونية، كما بلور وأصدر قواعد إجراءات الوساطة والتحكيم، وقواعد السلوك المهني للوسطاء والمحكمين لضمان حسن سير الإجراءات من ناحية

اقرأ في العدد القادم

- لقاء مع معالي السيد ماهر المصري وزير التجارة والصناعة والاقتصاد
- التطبيق الزمني لقانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠.
- مشروع قانون ضريبة الدخل.
- مبدأ الوجاهية في التحكيم الداخلي والدولي.

ممثلو القطاع الخاص الفلسطيني يجمعون على أهمية وجود مركز متخصص لحل خلافاتهم

جهود مركز تحكيم شريطة أن يتمتع الأخير بالقدرة اللازمة لإصدار وإعتماد قرار يكفل تمكين المفاوض من الحصول على مستحقاته المالية المتأخرة.

ويبين أن مستحقات إحدى الشركات الوافدة بلغت ١,٦ مليون دولار منوهاً إلى أن تلك الشركة استخدمت لتنفيذ بعض المشاريع التابعة للسلطة الوطنية نحو إحدى عشرة شركة محلية لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها تجاه تلك الشركات.

من جهته أشار محمد اليازجي رئيس جمعية رجال الأعمال إلى أن الجمعية كانت من أوائل المؤسسات التي التقت بالقائمين على مركز «تأكيه» حيث تعرفت الجمعية على الدور المتطور الذي سيلعبه المركز في معالجة مشاكل القطاع الخاص، بطريقة تكفل تجاوز إشكالية البطء في إجراءات التقاضي وتكسد آلاف القضايا المنظورة أمام القضاء النظامي. اعتبر اليازجي أن العامل الزمني بالنسبة لرجال الأعمال يحتل أهمية خاصة في نشاطه الإقتصادي، حيث أن إختصار الوقت يضمن له التفرغ لمشاريع أخرى، تمكنه من جني أرباح مضاعفة مقارنة مع الربح المحتمل تحقيقه في حالة صدور حكم قضائي من قبل المحاكم النظامية لصالحه بعد سنوات عدة من تاريخ رفع الدعوى أمام تلك المحاكم. وأكد أن رجال الأعمال بشكل عام يفضلون خوض أكثر الطرق إختصاراً للوصول إلى حل مشاكلهم.

شكلت الحاجة لوجود مركز فلسطيني متخصص في حل الخلافات التجارية إجماعاً لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الممثلة للقطاع الخاص الفلسطيني.

أثناء مشاركته في حفل إفتتاح «تأكيه»، تحدث السيد طلال ناصر الدين رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية عن الأهمية والفائدة اللتان ستعودان على القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة إنشاء المركز. وأضاف السيد ناصر الدين بأن القطاع الخاص يمر حالياً بأزمة حقيقية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي تعصف بالمنطقة، وأنه بحاجة للمساعدة لإخراجه من هذه الأزمة.

ونوه ناصر الدين إلى الميزة التي يضطلع بها المركز كحلقة وصل ما بين القطاع القانوني والقطاع الخاص وضرورة استثمار هذه الإيجابية لتطوير وتفعل هذه العلاقة. واستطرد ناصر الدين قائلاً بأنه يأمل أن يقوم مركز تحكيم بمساعدة القطاع الخاص الفلسطيني عن طريق توفير خدمات التحكيم والوساطة المؤسسية التي تساعد المتخاصمين على حل خلافاتهم بشكل فعال وناجح.

وأوضح بشير دلول رئيس إتحاد المقاولون أن عدداً من شركات المقاولات لها مستحقات مالية تقدر قيمتها بنحو خمسة ملايين دولار ما تزال غير مدفوعة من قبل الجهات الرسمية المالكة والقائمة على المشاريع المنفذة من قبل المقاولين المحليين، وأكد إستعداد الإتحاد لدعم

تعريف

الوساطة:

هي عملية يقوم بها طرف ثالث محايد وغير منحاز ولا يملك سلطة إصدار القرار، من خلال تدخله في حل النزاع بمساعدته أطراف النزاع في التوصل إلى حل لنزاعاتهم، والتوقيع على إتفاق ينهي الخلاف ويكون نهائياً وملزماً للأطراف.

التوفيق:

هي عملية يقوم بها طرف محايد يسمى الموفق، يقوم بدراسة ملف الخلاف ويستمع لإدعاءات الأطراف، وفي حالة قبولهم يتم التوقيع على صيغة نهائية للنزاع المطروح ويجري تنفيذها.

التحكيم:

وسيلة يختارها الأطراف لفض المنازعات الناشئة بينهم عن طريق طرح النزاع للبت فيه بقرار ملزم لهم من قبل شخص أو أشخاص يعينونهم بالإتفاق ويسمون بالمحكمين، وذلك ضمن قواعد يختارها الأطراف أو يتركون للقوانين ذات العلاقة تحديدها.

الوسائل البديلة لحل الخلافات:

وهي مجموعة من الوسائل المشروعة قانوناً لحل النزاعات المختلفة خارج أروقة المحاكم النظامية، يقوم بها أطراف محايدون وفق إجراءات قانونية أو إتفاقية بين أطراف النزاع، وتخضع بعض منها مثل التحكيم إجرائياً لرقابة القضاء، ومن أهم هذه الوسائل:-

التقييم الحيادي المبكر:

وتبدأ إجراءاته بطرح موضوع النزاع وإدعاءات أطرافه ومستنداتهم ومطالبهم أمام طرف محايد ذي خبرة قانونية واسعة (محام أو قاض سابق)، ويقوم بتقييم القضية، ويطي تقييمه النهائي على ضوء دراسته لملف القضية وإدعاءات أطرافها، ويبين حقوق كل طرف وما يمكن أن يتحصل عليه من حقوق لو نظرت الدعوى أمام القضاء، ولأطراف النزاع إتباع ما إنتهى إليه التقييم أو اللجوء للقضاء.

التفاوض:

يقوم التفاوض على الحوار المباشر بين طرفي النزاع سواءً بالأصالة أو بالوكالة، دون تدخل من طرف ثالث، وينتهي بإتفاق الأطراف على حل النزاع وتوقيع الإتفاق المنهي له.



رام الله - ص ب ٢١٢٧
هاتف: ٠٢-٢٩٥٨٧٥٢
فاكس: ٠٢-٢٩٥٨٧٥٢

غزة - شارع الرشيد - الرمال
هاتف: ٠٨-٢٨٢٧١٩١
فاكس: ٠٨-٢٨٢٧١٦٦

info@tahkeem.com
www.tahkeem.com

مراكز التحكيم تلعب دوراً مكماً للقضاء

وأعرب الصوراني عن مساندة ودعم الجهاز القضائي في فلسطين للجهود الحديثة التي بذلت مؤخراً من أجل إرساء البنية الأولى لإنشاء مركز تحكيم لحل الخلافات التجارية. مؤكداً على أهمية الدور الناطق بمركز تحكيم، على صعيد تخفيف حجم العبء الملقى على كاهل القضاة الفلسطينيين، وتمكينهم من التفرغ لنظر المنازعات المدنية البعيدة عن قضايا النزاعات التجارية والمادية، سواء القائمة بين الشركات أو الأفراد.

ولفت الصوراني إلى أن قرار التحكيم الصادر عن مركز متخصص يعمل فيه أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة يكون قراراً ملزماً لأطراف النزاع كما يعتمد من قبل المحاكم المختصة، لياخذ الصفة التنفيذية.

وأشار في هذا السياق إلى أن أروقة المحاكم في الأراضي الفلسطينية استقبلت خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من القضايا التي تم البت فيها من قبل محكمين

يرى معالي المستشار / زهير الصوراني، وزير العدل، أن توفر مركز متخصص لحل النزاعات والخلافات التجارية يشكل أهمية خاصة، حيث تضطلع مراكز التحكيم العاملة في الدول المختلفة بدور مكمل لدور قضاء الدولة.

وأشار الصوراني إلى خطورة ظاهرة تراكم القضايا في كافة محاكم دول العالم، نتيجة لعدم مقدرة تلك المحاكم بشكل عام على النظر في القضايا المرفوعة إليها والبت فيها خلال فترات زمنية وجيزة تقدر مدتها بالأشهر وليس بالسنين، الأمر الذي حث ودفع رجال الفقه والقانون في العديد من الدول العربية والأجنبية إلى التفكير والمبادرة لإيجاد وسائل بديلة لحل النزاعات بعيداً عن أروقة المحاكم النظامية. كخطوة فعلية تكفل تجاوز الأعباء الزمنية والمادية التي يتحملها أطراف الخلاف في السعي لحل خلافاتهم

من المحامين الذين ترفعوا أمام المحاكم، وتمكنوا من اعتماد ما أصدره من قرارات لفض النزاعات في القضايا الخلافية التي أوكلت مهمة حلها إليهم.

وشدد على أهمية الدورات التدريبية التي نظمها مركز «نكحيم» مؤخراً بحضور عدد من المهتمين من ذوي التخصصات المختلفة من محامين وتجار وأصحاب شركات.

وتطرق إلى مستوى التطور في نظرة المجتمعات العربية والغربية لأهمية الدور الذي تقوم به مراكز التحكيم، واعتبر أن ما شهده العالم خلال الأعوام الأخيرة من تطور، ونورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شكل حافزاً قوياً للجوء أطراف الخلاف إلى الوسائل الحديثة والمتطورة التي تكفل لهم توفير الجهد والمال والوقت، للتفرغ لواصله أعمالهم دون أية مؤثرات من شأنها التسبب بحدوث تراجع في نشاطهم المهني أو التجاري.

أخبار «نكحيم» مركز حل الخلافات التجارية

في رام الله (٢٨ أيار ٢٠٠٢)

× ورشة عمل الوساطة و التحكيم للمحامين في رام الله (٢٨ آب - ٢ أيلول ٢٠٠٢)

× ورشة عمل الوساطة و التحكيم للمحامين في غزة (١٧-٢٢ أيلول ٢٠٠٢)

× ورشة عمل المهنيين و القطاع الخاص الأولى في رام الله (٩ و ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢)

× ورشة عمل المهنيين و القطاع الخاص في غزة (١٧ - ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٢)

× ورشة عمل المهنيين و القطاع الخاص الثانية في رام الله (٢٨ و ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٢)

× بعد عقد عدد من الاجتماعات وإستشارة مجموعة كبيرة من الخبراء المحليين والعرب ومن مراكز عربية في الخارج (تحديداً مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي والمركز اللبناني للتحكيم) تمّ أخيراً في كانون الأول الماضي إقرار قواعد إجراءات الوساطة والتحكيم وقواعد السلوك المهني



ورشة عمل المحامين-غزة

تشريعات

التحكيم في التشريعات

الفلسطينية الجديدة

نظراً لما يحمله التحكيم من مكانة بارزة في الفكر القانوني والإقتصادي على المستوى العالمي، وما شهده العالم منذ نصف قرن ويزيد من حركة فقهية وتشريعية لتنظيم التحكيم، وما يمثل في الحاضر من فعل مؤثر على صعيد التقاضي بين الدول وبين الشركات التجارية الكبرى على الصعيد الدولي، وبين فئات تجارية محلية لها دورها الفاعل داخل المجتمع الواحد، كان من الطبيعي أن يعمل المشرع الفلسطيني ضمن إطار هذه النظم، بالرغم من وجود قانون التحكيم لسنة ١٩٢٨ في قطاع غزة، وقانون التحكيم لسنة ١٩٥١ في الضفة الغربية، إلا أن تطبيق نظام التحكيم في الواقع الفلسطيني كان ولازال قطرة في بحر إنجازات التحكيم في دول أخرى ولأسباب متعددة لايتسع القام لذكرها، لقد صاغ المشرع الفلسطيني المعاصر قانون التحكيم الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠، حيث نظمه في ستة فصول إحتوت على ثمان وخمسين مادة قانونية، لاغياً ما يتعارض معه من نصوص في قوانين التحكيم السابقة وبعض النصوص الخاصة بالتحكيم في القوانين التي تنظم مناحي أخرى في المجتمع الفلسطيني.

حاول المشرع تبني أسس عصرية وتجنب سلبيات القوانين السابقة، والإستفادة من تجارب دول سبقت في إنتهاج تشريعات نموذجية للتحكيم. و إسترسالاً لما جاء في كتاب أحد أعضاء اللجنة التحضيرية للقانون أنظم عويضة، أن لجنة إعداد القانون اعتمدت فلسفة ومنهاجاً أعدته مسبقاً، وإستأنست بقوانين عربية وبقواعد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (اليونسترال) وفي تجنبها لسلبيات القوانين السابقة، اعتمدت اللجنة صياغات المشرع الفلسطيني، ودمجت المنازعات المدنية والتجارية في قانون واحد، وأوجبت على هيئات التحكيم المختلفة عدم نظر المنازعات التي لا يجوز التحكيم فيها وحددتها حصراً، كما وأعطى القانون الجديد لأطراف الخلاف الحق في إختيار هيئة التحكيم، ومكان إجرائه وتحديد وقته وزمان إنعقاد جلساته، وإعترف أيضاً بإستقلال شرط التحكيم عن العقد الوارد فيه، كما وأعطى القانون الجديد أطراف التحكيم الدولي الحق في إختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع. لقد حافظ هذا القانون على ضبط إجراءات التحكيم بصورة تضمن التوازن بين مصالح الأطراف المتباينة، ومنح القانون الجديد لهيئة التحكيم صلاحية عرض التسوية الودية على أطراف الخلاف دونما مساس بدورها كهيئة تحكيم مشكلة وفق القانون، وأسوةً بتشريعات عربية وعالية أعطى هذا القانون لهيئة التحكيم الحق في إصدار قرارات وقتية وتحفظية لها قوة القرارات القضائية وأضفى قانون التحكيم الفلسطيني الجديد رقابة قضائية على بعض إجراءات هيئة التحكيم، وجاء بضوابط قانونية لتنفيذ قرار التحكيم الأجنبي.

أخبار مراكز التحكيم العربية والدولية

الولايات المتحدة: في بحث أجراه المركز العالمي لبحوث حل الخلافات التجارية. «العدالة تسمو على أي هدف آخر لعالم الأعمال»

مما لاشك فيه أن العوامل التي تدفع بالأطراف للجوء للتحكيم متعددة، فمنها السرعة والسرية والمصاريف المعقولة، ومنها السعي للحصول على حل عادل ومنصف ونهائي بات للنزاع، وغير ذلك من العوامل التي تميز هذه الوسيلة لحل الخلافات التجارية، والتي دفعت وما تزال تدفع برجال الأعمال في كل مصر وعصر للجوء لها. فأى العوامل ذو أثر أكبر في دفع رجال الأعمال لإختيار التحكيم، وأيها أقل تأثيراً؟

كان هذا التساؤل محوراً للبحث الذي أجراه حديثاً المركز العالمي لبحوث حل الخلافات، ومقره الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شمل البحث مجموعة من ذوي العلاقة بالتحكيم، بما في ذلك مدعين ومدعى عليهم في قضايا تحكيم، ومحامي الطرفين، ورجال أعمال، تم استطلاع آرائهم بحيث أدلى كل مستطلع بما يراه العامل الأكثر أهمية في التحكيم.

وقد جاءت النتائج على نحو مفاجئ، حيث جاء الحصول على حلّ عادل ومنصف خلافاً للمتوقع في مرتبة أولى حيث أكد (٨١٪) من المستطلعة آراؤهم بأن الحصول على حل عادل ومنصف في ختام عملية التحكيم هو العامل الأهم لديهم في عملية التحكيم، أما التكاليف، وسرعة البت في الخلاف، والحصول على حكم يتضمن دفع مبلغ نقدي، وخبرة المحكمين، فجاءت في مرتبة ثانية بنسبة ٤١-٤٦٪.

وجاءت نهائية أحكام المحكمين في مرتبة ثالثة بنسبة ٣٢٪، وجاءت السرية أوالخصوصية في ذيل الأولويات لمن إستهدفهم البحث، بالإضافة إلى المحافظة على إستمرارية العلاقة بين أطراف النزاع فلم تجد تأييد كبير لها لدى المستهدفين بالبحث على الرغم من أهميتها لرجال المال والأعمال. ويستدل من هذه النتائج على الأهمية القصوى التي يوليها المتخاصمون للعدالة عند حل خلافاتهم، والمقصود بالعدالة هنا العدالة بمفهومها الواسع، والذي يشمل الحصول على حكم عادل، وسلوك طرق وإجراءات عادلة في سبيل الوصول لذلك الحكم، وقد أتت هذه النتيجة مفاجئة للبعض، لأن الإعتقاد السائد كان أن رجال الأعمال يولون الأهمية القصوى للسرعة بإعتبار الوقت عندهم يساوي المال، وإن أثر ذلك بعض الشيء على عنصر العدالة أو دراسة الملف، لصالح عنصر الوقت، إلا أن ذلك يمكن تفسيره بأن رجال الأعمال يرون في التحكيم إمتداداً لأعمالهم، وبالتالي فهم يتوقعون مسبقاً أن يأخذ بعض الوقت.